منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

# المؤتمر الدولي

## «القاضيات في الوطن العربي: تحديات، عقبات، إنجازات»

القاهرة: 6-8 يونيو (حزيران) 2015م

# المؤتمر الدولي

## «القاضيات في الوطن العربي: تحديات، عقبات، إنجازات»

القاهرة: 6-8 يونيو (حزيران) 2015م

على مدار يومي 6 و2015/6/7 . انعقدت بالقاهرة جلسات **«المؤتمر الدولي: القاضيات في الوطن العربي : تحديات، عقبات، إنجازات»** الذي عقد بتنظيم مشترك بين كل من منظمة المرأة العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الفرنسي بالقاهرة، وشارك فيه لفيف من القاضيات العربيات والفرنسيات، وأساتذة وخبراء في مجال القانون من المنطقة العربية، فضلاً عن نخبة من الكتاب والإعلاميين العرب.

ناقش المؤتمر حضور المرأة العربية في سلك القضاء، والتجارب العملية والتطبيقية بهذا الخصوص، وكيفية التغلب على المعوقات التي تحول دون دخول المرأة العربية هذا الميدان بشكل عادل، وكذا التحديات التي تواجهها داخله.

في مستهل أعماله وقف الحضور دقيقة حدادًا على أرواح شهداء الإرهاب في الوطن العربي وفرنسا ومصر.

شرف المؤتمر بحضور **معالي الوزير المستشار أحمد الزند** وزير العدل المصري في الجلسة الافتتاحية؛ حيث كشف معاليه عن ثلاث مبادرات للدولة المصرية على صعيد تعزيز حضور المرأة في سلك القضاء تتمثل في:

(1) تعيين الدفعة الثالثة من القاضيات المصريات.

(2) شمول الحركة القضائية القادمة تعيين قاضيات رئيسات للمحاكم الابتدائية.

(3) تعيين مساعدات لوزير العدل. وقد ثمّن المشاركون في المؤتمر هذه المبادرة المهمة، واعتبروها خطوة كبيرة لصالح المرأة، ووجهوا الشكر لمعالي وزير العدل المصري.

وقد رحب وزير العدل المصري بعضوات المؤتمر من القاضيات العربيات وأقام لهن حفل استقبال كبير في نادي القضاة في خطوة غير مسبوقة من قبل في النادي.

كما أقام النائب العام المصري المستشار هشام بركات حفل استقبال آخر للقاضيات في دار النيابة العامة.

وفي كلمتها الافتتاحية أكدت **سعادة السفيرة مرفت تلاوي** المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية أن المرأة العربية رغم ما حققته من إنجازات مختلفة -لاسيما في السنوات الأخيرة- على صعيد دخول سلك القضاء؛ إلا أن حضورها العادل في هذا القطاع ما زال يكتنفه العديد من التحديات التي تتطلب توافر إرادة سياسية قوية، وكذا تطوير خطاب ديني وثقافي وإعلامي ومجتمعي مستنير، يؤيد حق المرأة في ممارسة هذه المهنة. ونوهت سعادتها إلى مشروع تنفذه منظمة المرأة العربية بعنوان «حقوق المرأة الإنسانية: علامات مضيئة في تاريخ القضاء العربي»، يتضمن مسحًا للأحكام القضائية الاجتهادية التي قدمت تأويلات قانونية لصالح المرأة في الدول العربية، مؤكدة أن القضاء مهنة لها بعد حقوقي وإنساني، وأنها ترتبط بثقافة القاضي ورؤيته وعدالته، مشيرة إلى أن تعزيز حضور المرأة العربية في مهنة القضاء سيعزز هذه المهنة.

وفي كلمة **معالي المستشارة سمية عبد الصدوق** رئيسة مجلس الدولة الجزائري أوضحت معاليها أن الدولة الجزائرية تضمن -على مستوى الدستور وكافة التشريعات- المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة، وأكدت أن المرأة الجزائرية تعمل في جميع المجالات القضائية دون استثناء أو تمييز. وأنه من بين 5384 قاضيًا في الجزائر هناك 2274 قاضية بنسبة تفوق 42%، فضلاً عن حضور المرأة في كافة مجالات القضاء وعلى أرفع المستويات.

وفي كلمته، أكّد **السيد نيكولا كاسيانيدس** مستشار أول بسفارة فرنسا بمصر أن المؤتمر يأتي في إطار التعاون العميق القديم والأخوي بين مصر وفرنسا، وأن تجربة فرنسا في دخول المرأة مجال القضاء بنسبة كبيرة ربما تكون مجالًا للتعاون وتبادل الخبرات بين فرنسا والدول العربية.

وفي كلمة **الدكتورة مايا مرسي** رئيس الفريق الإقليمي لسياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكدت أن البرنامج لديه هدف أساس يتمثل في تعميق مشاركة المرأة في كافة المجالات وفي عمليات التحول الديمقراطي، ومراحل ما بعد الصراع؛ باعتبار أن ذلك ليس حقًّا للمرأة فحسب؛ إنما ضرورة لنجاح هذه العمليات وشرطًا للتنمية والإصلاح.

وقد توزعت جلسات عمل المؤتمر على خمسة محاور شملت: التطور التشريعي والتطبيق العملي لوضع المرأة في القضاء، والمكانة الحالية للمرأة في القضاء: نماذج إقليمية، تأثير المجتمع المدني ودور الإعلام على عمل المرأة بمنصة القضاء، التوازن بين الحياة الخاصة والحياة العملية، القاضيات في مواجهة التحديات المجتمعية والموروثات الثقافية، القيمة المضافة لأن تصبح المرأة قاضية.

وشدد الحضور على أهمية الإرادة السياسية في تحويل النصوص الدستورية والقانونية الخاصة بحقوق المرأة إلى واقع، كما أوضحوا أن المرأة العربية أثبتت كفاءة كبيرة في مهنة القضاء، وأن هذه الكفاءة يجب أن تكون المعيار في دعمهن داخل المجال ومنحهن مزيدًا من الثقة لتتبوأ أعلى المناصب القضائية دون تمييز. ولفتوا النظر إلى أن الأعراف والتقاليد والتفاسير

المغلوطة للنصوص الدينية هي المسئول الأول عن الحئول دون حضور المرأة بشكل عادل في سلك القضاء. وأكدوا على أن إصلاح وضع المرأة في منظومة القضاء يجب أن يكون جزءًا من إصلاح شامل للمنظومة القضائية بأكملها، كون القضاء هو العمود الفقري لحماية الحقوق والحريات.

كما أثار المشاركون مسألة الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه القاضيات في تعزيز حقوق الإنسان بوجه عام، وحقوق المرأة بوجه خاص؛ الأمر الذي يستدعي مراعاة تكوين القاضيات بطريقة تضمن وعيهن بقضية التمييز ضد المرأة، وكيفية مواجهتها من خلال عملهن.

وأكد المشاركون أهمية دور الإعلام كوسيلة للتوعية، ولتكوين الرأي العام، وكذا كوسيلة ضغط، من أجل دفع المرأة إلى منصة القضاء، وتعزيز حضورها الكمي والكيفي داخله.

كما شددوا على دور المجتمع المدني في تحقيق الهدف نفسه، وتمت الإشارة إلى نشاط الرابطات التي تشكلت في في هذا الإطار على المستوى الإقليمي؛ وهي الشبكة القانونية للنساء العربيات (تأسست في الأردن عام 2005)، وشبكة النساء القاضيات بالمنطقة العربية وأفريقيا (أعلن عن تأسيسها في مراكش بالمغرب عام 2014)، وعلى المستوى المحلي الجمعية المغربية للنساء القاضيات.

وثمَّن المشاركون التجارب الثرية لحضور المرأة في سلك القضاء التي قدمتها القاضيات من دول الأردن والإمارات والجزائر وتونس، وسلطنة عمان والعراق والسودان وفلسطين، وليبيا ومصر والمغرب، وموريتانيا، فضلًا عن فرنسا.

وفي نهاية المؤتمر خلص المشاركون إلى مجموعة هامة من التوصيات ستعمل منظمة المرأة العربية جاهدة على حث الدول الأعضاء على تبنيها وتنفيذها.

وقد تم تخصيص يوم كامل بعد انتهاء المؤتمر لزيارة أهم المؤسسات القضائية في جمهورية مصر العربية (وهي المحكمة الدستورية العليا والنيابة العامة ومحكمة النقض)، وقد كان لهذه الزيارات أكبر الأثر على القاضيات العربيات والفرنسيات المشاركات في المؤتمر؛ حيث استطعن التعرف عن كثب على عمل هذه المؤسسات.

وقد تضمن المؤتمر عدة توصيات من أهمها ما يلي:-

القاضيات العربيات أثناء زيارتهن لمقر
المحكمة الدستورية العليا
بجمهورية مصر العربية

سعادة السفيرة مرفت تلاوي وسعادة المستشارة
سمية عبد الصدوق مع الشهيد المستشار هشام
بركات أثناء زيارة النيابة العامة
بجمهورية مصر العربية

معالي وزير العدل المصري أحمد الزند
أثناء مأدبة العشاء التي أقامها على
شرف القاضيات العربيات في
نادي القضاة

صورة جماعية مع
الشهيد المستشار هشام بركات
النائب العام المصري

- ضرورة تعزيز الإرادة السياسية الداعمة لتأكيد وجود المرأة في مجال القضاء، وترجمتها في صورة تشريعات وآليات وهياكل؛ لتضمن تحقيق المساواة للمرأة، ولتضمن مشاركة المرأة العادلة في هذا المجال المهم.
- التأكيد على المشاركة الكاملة والعادلة للمرأة في جميع المجالات العامة؛ كشرط لتحقيق أهداف التنمية والإصلاح.
- ضرورة تأكيد وجود المرأة في جميع مجالات القضاء، وفي أعلى المناصب القضائية على قدم المساواة مع القضاة من الرجال، مع ضمان تكافؤ الفرص للجنسين انطلاقًا من مبدأي الكفاءة والمساواة.
- استحداث تشريعات تراعي الاعتبارات العائلية؛ باعتبار أن الأسرة هدف ومسئولية لكل من الرجل والمرأة.
- الاستمرار في تفعيل الالتزامات الوطنية إزاء الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة، والتي صادقت عليها الدول العربية.
- إنشاء أكاديمية لإعداد القضاة قبل إلحاقهم بالعمل، تقوم بعمل اختبارات لاختيار القضاة معتمدة مبدأ الكفاءة؛ كشرط لتعيين القضاة من الجنسين عبر مسابقات شفافة وحيادية.
- الاهتمام بتكوين القاضيات في مجال حقوق الإنسان، وخاصة الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق المرأة، وكيفية تفعيلها في الأحكام الوطنية.
- العمل على إنشاء هيئات قضائية مستقلة للفصل في الدعاوى التي تحمل طابع التمييز داخل القضاء؛ حتى لا يكون القرار والطعن عليه أمام ذات الجهة.
- إطلاق «شبكة القاضيات في الدول العربية» لتتولى إدارة التواصل بين القاضيات، وتعمل على تمكين المرأة في سلك القضاء، مع التنسيق مع الشبكات القانونية للنساء العربيات، والشبكات الإقليمية الراهنة.

- التأكيد على أن الإسلام لا يقف عائقًا أمام حقوق المرأة في كل ما يخص استخلافها في الأرض؛ شأنها شأن الرجل.
- العمل على تطوير خطاب ديني اجتهادي مستنير بشأن تولي المرأة منصب القضاء؛ من شأنه تغيير الثقافة المناهضة لعمل المرأة بالقضاء، وبسائر المناصب القيادية.
- الاهتمام بتنشئة الأبناء داخل الأسرة على مفهوم تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، وكسر الصور المنمطة عن المرأة منذ الصغر.
- يجب على الإعلام الاهتمام بقضية تمكين المرأة في سلك القضاء، وإعداد حملات إعلامية معنية بهذه القضية تحديدًا، والتركيز على تصحيح الصور النمطية عن المرأة عمومًا.
- البث المقنن لظهور القاضيات في الإعلام؛ لبيان النماذج المشرفة لنشر ثقافة قبول المرأة القاضية على منصة القضاء.
- التأكيد على أهمية دور المجتمع المدني في نشر ثقافة تولي المرأة القضاء في واقع المجتمع.

## قائمة المتحدثون بالمؤتمر:

| | |
|---|---|
| السفيرة ميرفت تلاوي | المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية. |
| المستشار أحمد الزند | وزير العدل المصري. |
| المستشارة سمية عبد الصدوق | رئيسة مجلس الدولة الجزائري. |
| السيد نيكولا كاسيانيدس | مستشار أول بسفارة فرنسا بجمهورية مصر العربية. |
| الدكتورة مايا مرسي | رئيس الفريق الإقليمي لسياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. |
| القاضية ماري- فرنسواز- لوبون- بلونشار | نائب المفتش العام في باريس، المسئول عن لجنة المساواة في الحقوق بوزارة العدل الفرنسية،ورئيس «جمعية المرأة في القضاء»، فرنسا. |
| القاضية أمل عمار | مستشار بمحكمة استئناف الإسماعيلية وعضو المجلس القومي للمرأة ومنسقة المؤتمر- مصر. |
| القاضية زبيدة عسول | محامية معتمدة لدى المحكمة العليا، ومجلس الدولة، وعضو الهيئة الإدارية للمركز العربي لحكم القانون والنزاهة - الجزائر. |
| الدكتورة آمنة نصير | أستاذ العقيدة والفلسفة في الأزهر-جمهورية مصر العربية. |
| القاضية أرليت ثابت | محامٍ عام لدى النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان-لبنان. |
| القاضية سهير حسني | قاضٍ للمؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية – تونس. |
| الأستاذة نيكول إملين | نائب برلماني فرنسي وعضو خبير باتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة(سيداو)-فرنسا. |
| القاضية سناء خليل | رئيس الاستئناف بمحكمة استئناف القاهرة، وعضو المجلس القومي للمرأة- مصر. |

| | |
|---|---|
| القاضية إحسان زهدي بركات | قاضٍ ومفتش قضائي -الأردن. |
| القاضية عائشة الناصري | رئيسة الجمعية المغربية للنساء القاضيات، وكيلة الملك(مدعٍ عام)، وعضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان-المغرب. |
| القاضية ابتسام علي بدواوي | قاضٍ ابتدائي أول ورئيس الدائرة المدنية الثالثة بمحاكم دبي-الإمارات العربية المتحدة. |
| القاضية جميلة علي حامد | قاضٍ المحكمة العليا -السودان. |
| القاضية رشا حماد | قاضٍ بمحكمة الاستئناف في رام الله-فلسطين. |
| القاضية أمامة الشيخ سيديا | المديرة المساعدة لشئون المالية والبنية التحتية والعصرنة بوزارة العدل-موريتانيا. |
| الأستاذة أن بوجول | باحث في معهد العلوم السياسية الاجتماعية التابع للمدرسة العليا في كاشان بفرنسا. |
| الدكتورة درية شرف الدين | وزيرة الإعلام السابقة- مصر. |
| القاضية تغريد عبد المجيد ناصر | قاضٍ بمحكمة الجنح بمحكمة الجوازات، رئاسة محكمة الاستئناف بغداد-العراق. |
| الكاتبة الصحفية منى رجب | رئيس مجلس إدارة جمعية الكاتبات المصريات- مصر. |
| القاضية سوزان عبد الرحمن فهمي | رئيس الاستئناف بمحكمة استئناف طنطا- مصر. |
| القاضية بشرى علوي | رئيس الشبكة القانونية للنساء العربيات -المغرب. |
| القاضية سالمة بنت خليفة العبرية | عضو ادعاء عام- سلطنة عُمان. |
| الأستاذة نشوى الشاذلي | وكيل نيابة إدارية- مصر. |
| الدكتور أحمد زايد | العميد السابق لكلية الآداب جامعه القاهرة، وعضو المجلس القومي للمرأة- مصر. |
| القاضي وحيد السعيد | رئيس الاستئناف بمحكمة القاهرة الاقتصادية- مصر. |
| القاضية نعيمة جبريل | الرئيس بمحكمة استئناف بنغازي- ليبيا. |
| القاضية غادة الشهاوي | نائب استئناف بمحكمة القاهرة الاقتصادية- مصر. |

منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

25 شارع رمسيس - الكوربة - مصر الجديدة - القاهرة
جمهورية مصر العربية
تليفون: 24183301/101 (202+)
فاكس: 24183110 (202+)
@: info@arabwomenorg.net
www.arabwomenorg.org